الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الاثنين
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

## المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرنامج (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل الموظفين (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.17
13 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

92-57409

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/47/16 و A/C.5/46/CRP.1 و A/46/327 و Corr.1 و Add.1)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/C.5/47/2 و Corr.1، A/C.5/47/7 و A/47/7/Add.1)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/47/6، A/47/16 (الجزء الأول) و (الجزء الثاني و Add.1 و 2) و A/47/408 (E/1991/143))

١ - السيد بينيف (بلغاريا): أعرب عن تأييده القوي للخطوات التي اتخذها الأمين العام لإعادة تنظيم الأمانة العامة بغية تحسين قدرتها على العمل للتحقيق الفعال لأغراض الميثاق وللولايات الصادرة عن هيئات صنع القرار.

٢ - وأضاف قائلا إن الآثار المالية المترتبة على هذه العملية هامة هي الأخرى. وينبغي الثناء على الأمين العام لإلغائه ١٢ وظيفة من وظائف الفئات العليا الممولة من الميزانية العادية، مما أدى إلى وفورات تقدر بمبلغ ٤,٤ من ملايين الدولارات الأمريكية.

٣ - ومن الجوانب الأخرى لعملية الإصلاح الجارية والتي تكتسب المزيد من الأهمية، مع ذلك، علاوة على الوفورات المالية، هي تلك التحسينات ذات الصلة بأداء المنظمة. وينبغي ألا تضر عملية إعادة التشكيل بقدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها بل، على العكس من ذلك، ينبغي أن تضاعف من قدرتها على الوفاء بالولايات التي كلفت بها. وإن بلغاريا تؤيد بشكل حاسم جهود الأمانة العامة الرامية إلى ضمان عدم تأثير أية آثار سلبية أو مؤقتة أو غير قابلة لتفاديها، ناجمة على عملية إعادة تنظيم بهذا الحجم، على القدرة العامة على تنفيذ الولايات وتحقيق أغراض المنظمة.

٤ - كذلك ينبغي أن تصل إعادة التشكيل إلى المستويات الدنيا من الأمانة العامة، سواء فيما يتعلق بإعادة توزيع الموظفين أو بإيجاد فرص لتحقيق مزيد من الوفورات. كما تؤيد بلغاريا أيضا المزيد من الاهتمام الموجه إلى المجالات ذات الأولوية عن طريق دعم وترشيد استخدام الموارد المتاحة. كذلك يتعين إعداد تقييم أكثر تحديدا للاحتياجات الراهنة ولوسائل تحقيقها، بغية تحسين قدرة المنظمة فيما يتعلق بإقامة وحفظ السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(السيد بينيف، بلغاريا)

٥ - لذلك يدعم وفد بلغاريا زيادة التركيز على الدبلوماسية الوقائية ومعالجة الأزمات وبناء السلم بعد وقوع الأزمات، وينادي بإيلاء المزيد من الاهتمام لحماية العدل وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وللأنشطة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ويثني الوفد على الأمين العام لتناوله بالدراسة العلاقة بين الحقوق الاجتماعية والانسانية ومسائل حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بها، كما يؤيد مفهومه للمعالجة الشاملة لجميع مسائل التنمية ومما هو جدير بالثناء أيضا جهود الأمانة العامة لإقامة علاقة تتسم بالمزيد من الدينامية بين موارد الموظفين والأنشطة الوارد ذكرها في الولايات، بما في ذلك الإدخال التدريجي للتقنيات العلمية مثل تحليل حجم العمل.

٦ - السيد خان (بنغلاديش): قال إن وفده قد درس التقديرات المنقحة المطلوبة من الجمعية العامة بموجب قراريها ١٨٥/٤٦ و ٢٣٢/٤٦ (A/C.5/47/2 و Corr.1) التي لا تغطي سوى الجوانب المالية لإعادة تشكيل الأمانة العامة، هذا التشكيل الذي بدأه الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٢. وكان من نتيجة عملية إعادة التشكيل تخفيض عدد الوظائف العليا في الميزانية العادية من ٤٨ إلى ٣٦ وظيفة، وأسفر ذلك عن وفورات تبلغ ٤,٤ من ملايين الدولارات الأمريكية. وقد غطت المرحلة الأولى من إعادة التنظيم ٥٤ في المائة من الوظائف الفنية البالغ عددها ٨٤٠ ٣ وظيفة و ٥٨,٩ في المائة من وظائف الخدمات العامة البالغ عددها ٢٢٥ ٦ وظيفة. وفي لغة الميزانية، تمثل إعادة التشكيل ودمج المكاتب ٤٩٠ ١ مليون دولار، أي ٤٨,١ في المائة من الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وعلى الرغم من أن إعادة التشكيل قامت على أساس تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، فإن حجم هذه العملية كان كبيرا جدا، لا سيما في مجالات الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الشؤون الإنسانية. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه الحكم على النتائج في هذه المرحلة، فإن وفده يأمل الكثير في هذا الصدد.

٧ - ومع ذلك، فإن الإصلاح ليس هدفا في حد ذاته، كما أن تخفيض النفقات لا يمكن أن يكون هو الهدف الوحيد. والهدف الأساسي لأي إصلاح ينبغي أن يتوجه إلى زيادة فعالية المنظومة وضمان تنفيذ برامجها على أساس توفر علاقة جيدة بين التكاليف والفعالية، لذلك كان وفده يفضل أن يقدم جنبا إلى جنب مع المعلومات المتعلقة بالآثار المالية لإعادة التشكيل، بيان عن الآثار البرنامجية مع التقديرات المنقحة.

(السيد خان، بنغلاديش)

٨ - وفي إطار الإصلاحات ذات الأبعاد الكبيرة في المنظومة، يوجه وفده نداء لإيلاء المزيد من العناية، لتحسين فعالية دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يعتبران من المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للبلدان النامية. واشار إلى أن السلم والأمن والتنمية كل لا يتجزأ. ومع ذلك، فالجهود المبذولة حتى الآن في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لا تعتبر كافية، بل ينبغي العمل على تصحيح هذه الحالة. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ برنامج العمل المخصص للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (القرار ٢٠٦/٤٥)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، يشكل الإطار اللازم لمكافحة التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأقل البلدان نموا. كما ينص برنامج العمل على المسؤولية المتقاسمة بين هذه البلدان وشركائها في التنمية والدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. ومن المأمول أن تستمر الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل في إيلاء أولوية عليا لاحتياجات أقل البلدان نموا.

٩ - وإلى جانب عملية إعادة التشكيل، هناك مسألة إدارة الشواغر في إطار صعوبة إقامة علاقة دقيقة بين موارد الموظفين، والأنشطة المحددة ذات الولاية، والتحليل غير الدقيق لعبء العمل وضعف تمويل الميزانية العادية، فضلا عن الأنشطة ذات الولاية، الجديد منها والمتزايد بصفة مستمرة، مما يجري تكليف المنظومة به. وهناك حاجة إلى ضرورة إقرار إجراءات داخلية لفحص الوظائف الحالية مع مراعاة الحاجة إلى توفر مرونة في إدارة الموارد من الموظفين. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يكون حاضرا في الأذهان أن عملية تجميد الاستخدام في وظائف الفئة الفنية قد بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٢ وربما أدى ذلك إلى حدوث آثار برنامجية معاكسة، وحيث أنه قد أعيد توزيع الوظائف وتحويل الموارد على نطاق واسع، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام جاد بإجمالي الأثر الذي وقع على عملية تنفيذ البرامج. ومن ثم حث المتكلم الأمانة العامة على تطوير معايير ترشيدية وأسس موضوعية لهذا الوزع مع أخذ الاحتياجات الطويلة الأجل للإدارات في الاعتبار بدلا من الاستجابة للاحتياجات العابرة والقصيرة الأجل.

١٠ - وفي إطار سيناريو عالمي سريع التغير، أثيرت مسألة البرامج الزائدة عن الحاجة أو ذات الأهمية الهامشية، الأمر الذي يرتبط بمسألة الأولويات. وعلى مستوى الأجل المتوسط، ذكرت خمس مجالات ذات أولوية: صيانة السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، والبيئة، ومكافحة المخدرات على المستوى الدولي. وبالتالي، ليس ثمة حاجة إلى تحديد جديد للأولويات. فهذه الأمور تمثل توازنا ينبغي عدم الإخلال به. وتؤيد بنغلاديش توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد، وكذلك المقترحات ذات الصلة بالأولويات بين البرامج الفرعية المعتمدة من

(السيد خان، بنغلاديش)

مجلس التجارة والتنمية في جنيف في الفترة الأخيرة. أما فيما يتعلق بوظائف الأونكتاد البالغ عددها ١٣ وظيفة والوارد ذكرها في الوثيقة A/C.5/47/7، فإن بنغلاديش تتفق مع ما ورد في اقتراح الأمين العام بالاحتفاظ بها خلال عام ١٩٩٣ على أن يتخذ فيما بعد قرار محدد بشأن وضعها النهائي في المستقبل لدى النظر في مشروع الميزانية لبرامج فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. كذلك، من المأمول فيه توقع مراعاة توصيات التزام قرطاجنة الذي اعتمده الأونكتاد في دورته الثامنة على النحو الكامل في أية توصيات تتخذ في هذا الصدد.

١١ - وواصل المتكلم قائلا إن وفده يحترم دور الأمين العام وسلطته بوصفه الموظف التنفيذي الأعلى للمنظومة احتراما بالغا كما أنه يدعم جهوده لتعزيز فعالية المنظومة وتحسين هيكل الأمانة العامة وتجنب الازدواجية والتبذير وترشيد الإدارات وتنفيذ البرامج بطريقة تضمن فعالية التكاليف. ومع ذلك، لا تزال هناك حالات من سوء الإدارة والتبذير والازدواجية والفساد. وينبغي كذلك تحسين تقارير الأداء البرنامجي جنبا إلى جنب مع التقارير التحليلية وتقييم تنفيذ البرامج. وقال إنه يوافق على الملاحظة التي أبداها رئيس لجنة البرنامج والتنسيق بأن التقييم هو جانب من الجوانب المهملة في إدارة الأمم المتحدة، وأعرب عن أمله في أن يحدث تحسن في هذا المجال في المستقبل.

١٢ - وأضاف أنه ينبغي أن يتم إعادة التشكيل في إطار ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولا يعتبر أي نهج غير متكامل لإعادة التشكيل مفيدا في هذا الصدد؛ وفي حالة استمرار الإصلاحات لفترة طويلة، فإن النتيجة ستكون عبارة عن شكوك وسوء إدارة وهبوط في الروح المعنوية للموظفين. لذلك يود وفده أن يرى نتيجة سريعة للعملية الإصلاحية ولإعادة التشكيل، وهو يتفق مع ممثل اليابان حول الحاجة إلى الحوار مع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

١٣ - وتعتبر الخطة المتوسطة الأجل في نظر الوفد من الصكوك الرئيسية لوضع السياسات، كما تصلح قاعدة لصياغة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين. ويدعم الوفد أية خطوات تتخذ من شأنها تبسيط العملية، وجعلها أكثر وضوحا، كما يرحب بنموذج أولي لشكل جديد للميزانية (A/C.5/47/3)؛ وهو يؤيد عقد حلقة دراسية تقنية وفقا لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق لاستعراض الخطة المتوسطة الأجل.

١٤ - واستطرد المتكلم قائلا إن مؤتمر القمة المعني بالأرض قد أدى إلى إيجاد مدخل جديد للبيئة والتنمية. ذلك أن التصنيع العشوائي قد دمر بالفعل جزءا من طبقة الأوزون، وضاعف من احتمالات الإصابة

(السيد خان، بنغلاديش)

بالسرطان وأدى إلى وجود ظاهرة الدفيئة التي أدت إلى الاحترار العالمي. وقد يترتب على الاحترار العالمي نتائج خطيرة جدا، منها الجفاف في افريقيا وارتفاع منسوب المياه في البحار، ومن شأن هذه الحالة أن تؤثر بشكل مباشر على الأراضي المنخفضة في بنغلاديش، وتؤدي إلى معاناة لشعبها لا تعد ولا تحصى. وتفيد التقديرات أن ثلث إقليم بنغلاديش قد يغرق تحت الماء، وأن ثلث السكان في هذا الإقليم سوف يصبحون بلا مأوى وسوف يفقدون أسباب معيشتهم.

١٥ - وأضاف قائلا إن على البلدان المتقدمة والبلدان النامية مسؤولية متساوية إزاء تدهور البيئة. وقد تم تدمير مناطق ممتدة ضخمة من الغابات خلال السنوات العشر الماضية. وأدى الفقر المدقع إلى قطع الأشجار مما تبعه نتائج بيئية ضارة. وإن كانت بنغلاديش تفتخر بأنها بدأت، خلال السنتين السابقتين، برنامجا لإعادة التحريج زرعت في إطاره ملايين الأشجار.

١٦ - وفيما يتعلق بالإجراءات والقواعد المتعلقة بإنشاء الوظائف، وإلغائها، وإعادة تصنيفها، وتحويلها، وإعادة توزيعها (A/C.5/47/4) فإن وفده يتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق على أنها تفتقد إلى الجوهر وتحتاج إلى المزيد من العمل.

١٧ - السيد أوسيلا (الأرجنتين): تكلم نيابة عن مجموعة ريو، وعلى وجه التحديد الأرجنتين واكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس، فقال إنه يرغب في التعليق على التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الأجل (A/47/16 (الجزء الثاني)). ووافق على الحاجة إلى تبسيط نموذج الخطة والإجراءات المتعلقة بتنقيحها، من أجل الحفاظ على طبيعتها الاستراتيجية كجزء من دورة الميزانية. لذلك، فإنه يرحب بمبادرة عقد حلقة دراسية تقنية، دون تكبد تكلفة إضافية من جانب المنظومة، للمساعدة في تحسين نموذج الخطة وما سيجري عليها من تنقيحات. وسوف تعتمد الجوانب الأساسية لتنقيح الخطة على أساس المقررات التي تتخذها الجمعية العامة استجابة للمقررات التي اتخذت في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأيضا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكذلك فيما يتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة. ويجب أن تقوم الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة بدور ملائم في إعداد مشروع الخطة المتوسطة الأجل؛ وفي هذا الصدد، تعتبر مساهمة مجلس التجارة والتنمية في التنقيحات المعروضة الآن أمام اللجنة استثناء مقبولا. وشدد على أن الخطة المتوسطة الأجل ينبغي أن تستند أساسا على ولايات حكومية دولية متفق عليها رسميا، وأنه في غياب هذه الولايات، لن تصلح تقارير الأمانة العامة أو مذكراتها كأساس قانوني.

(السيد أوسيلا، الأرجنتين)

١٨ - أما فيما يتعلق بالبرنامج ١ (المساعي الحميدة وصنع السلم وصيانة السلم والأبحاث وجمع المعلومات) فإنه ينبغي أن يخضع إدخال المبادئ السياسية الجديدة في عملية الميزانية والبرنامج للتعاريف ذات الصلة التي وافقت عليها الجمعية العامة. وهذا الإيضاح ضروري بصفة خاصة فيما يتعلق بمفاهيم تحديد الوقائع وصيانة السلم. وينبغي الإشارة الى أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية أصبح حاليا محط نظر هيئات حكومية دولية عديدة، ولذا فإنه من المستصوب أن يكون واضحا في عملية تنقيح الخطة أن مقررات الجمعية العامة بهذا الشأن مازالت معلقة.

١٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٤ (المسائل السياسية الخاصة والوصاية وإنهاء الاستعمار)، فإن المتكلم يعتبر أنه ينبغي الإبقاء على العنوان الأصلي للبرنامج الفرعي ٣. وفيما يتصل بالإشارة الواردة في الفقرة ٤ - ٢٨ الى المنظمات الإقليمية، فإن وفد الأرجنتين يرى أنه ينبغي أن يتم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية طبقا لولاية كل منها.

٢٠ - وأما فيما يتعلق بالبرنامج ١٢ (قضايا التنمية العالمية وسياساتها)، قال السيد أوسيلا إن العبارة التي اقترحتها الأمانة العامة لهذا البرنامج توضح أنه لا يزال هناك خلط بين وظائف إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المكاتب والوكالات التابعة للمنظومة. ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة مقررات الجمعية العامة التي لا تزال معلقة والتي تتناول الأنشطة التالية للدورة الثامنة للأونكتاد والمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية.

٢١ - وفيما يتعلق بالبرامج ١٣ (التجارة والتنمية) و١٤ (التوسع التجاري وترويج الصادرات وتنمية قطاع الخدمات) و١٥ (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، والبرامج الخاصة)، رحب بما حدث في هيئة من الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة، هي مجلس التجارة والتنمية من تنقيح مقترحات الأمانة العامة، حتى يتحقق للبرامج أن تعكس النتائج التي توصلت اليها الدورة الثامنة للأونكتاد؛ كما رحب بالتنقيحات التي اضطلع بها مجلس الإدارة، وكذلك الأولويات التي أوصى بها تباعا. ومن ناحية أخرى، فإنه رأى أنه يتعين أن يضطلع الأونكتاد بتنقيح البرامج جنبا الى جنب مع المؤسسات الأخرى في المنظومة، الأمر الذي سيؤدي الى تحديد المسؤوليات في مسائل ذات أهمية خطيرة بالنسبة للعالم النامي.

٢٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٧ (العلم والتكنولوجيا للتنمية المستدامة)، قال إنه ينبغي أن يحتوي عنوان هذا البرنامج ونصه على البيئة بوصفها عنصرا هاما للتنمية. ومع ذلك، يبدو أن التنقيح المقترح بداية من الأمانة العامة يركز على وجهة نظر ضيقة، إذ يجعل من البيئة الهدف الوحيد للأنشطة العلمية والتكنولوجية،

(السيد أوسيلا، الأرجنتين)

الذي ينبغي أن تهتم به المنظومة. ونظرا لأن الكثير من تلك الأنشطة لا تتصل اتصالا مباشرا بالاهتمامات الأيكولوجية، ينبغي المحافظة على الروح الأصلية للبرنامج. ومن النتائج العملية لهذا المنظور الأوسع نطاقا ضرورة المحافظة على العناوين الأصلية للبرنامج (تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) وللبرنامج الفرعي (بناء القدرة الذاتية وتعبئة الموارد).

٢٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢٨ (المراقبة الدولية للمخدرات)، فالمطلوب تقييم متعمق للتقدم الذي أحرزته المنظومة في هذا القطاع، نظرا لتعقد المشاكل التي تعالج والخصائص المعينة لترتيباتها المؤسسية والمالية.

٢٤ - أما فيما يتعلق بالبرنامج ٣٣ (التعاون الإقليمي من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، فإنه يؤيد تنقيح البرنامج المقترح من الأمانة العامة، نظرا لأنه يعترف بالتكامل الإقليمي ومكافحة الاتجار بالمخدرات كمجالات عمل للجنة الاقليمية، مع أخذ الولاية المؤسسية المحددة في الاعتبار. وتعتبر تقوية الروابط الاقتصادية بين البلدان مسألة حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. وفي هذا الصدد، سوف تسهم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صياغة مواقف إقليمية موجهة بشكل أفضل نحو أهداف التنمية.

٢٥ - وفيما يتصل بالبرنامج ٣٨ (الاعلام) فإنه من المهم ضمان ألا تتغير الولاية الأصلية لمراكز الإعلام نتيجة نقل وظائف المكتب السابق للبحوث وتجميع المعلومات الى إدارة الإعلام. ومن ثم يتعين تنقيح الترتيبات المؤسسية لتمكين إدارة الإعلام من أداء وظائفها الجديدة.

٢٦ - السيد تشوينكام (الكاميرون): رحب بإعادة تنظيم الأمين العام للأمانة العامة، لكنه أعرب عن أمله في ألا تضع هذه الممارسة بعض الدول الأعضاء على الهامش أو أن تؤدي الى إعادة توزيع الموارد طبقا لأولويات غير تلك التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء. وفي حين أنه رحب بالوفورات الناجمة من تخفيض الوظائف العليا، فإنه يعتقد أنه ينبغي أن يكون هذا الاجراء حصيلة ثانية لإعادة التنظيم وليس هو هدفه الأساسي. وهناك تساؤل عما إذا كانت التغييرات التنظيمية تستهدف في الواقع ضمان تنفيذ الولايات أم لا. وبصفة خاصة، يلاحظ أن الإدارة الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد زاد تحميلها بالأنشطة في ذات الوقت الذي أعيد فيه توزيع بعض مواردها على قطاعات أخرى.

(السيد تشوينكام، الكاميرون)

٢٧ - ولقد حان الوقت كي يرفع الأمين العام الوقف المؤقت للتعيينات في وظائف الفئة الفنية، الأمر الذي فقد معناه بعد أن انتهت عملية إعادة تنظيم الأمانة العامة. وطبقا لما أشار إليه الأمين العام يعمل موظفو المنظومة بأقصى حدود طاقتهم، في كثير من مجالات الأنشطة.

٢٨ - ومع ذلك، وعوضا عن استخدام موظفين إضافيين ضمن الحدود المتاحة في الميزانية، فإن الأمين العام يطلب أن تتوفر بعض المرونة في إدارة موارد الموظفين. لكن الكاميرون غير مستعدة للإذن للأمين العام بنقل أو وزع الموارد بين أبواب الميزانية دون سابق موافقة من الجمعية العامة أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وإن الاجراء الحالي، الذي يحتفظ الأمين العام بموجبه بمشاورات مع الجمعية فيما بين دوراتها، وأيضا مع اللجنة الاستشارية فيما بين الدورات، يتيح له المرونة اللازمة لمواجهة الاحتياجات والظروف المتغيرة للأمم المتحدة.

٢٩ - وأعرب المتكلم عن أسفه لأن تقرير الأمين العام يفتقر الى المعلومات الكافية بشأن هذه المسألة، الأمر الذي أجبر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إرجاء الإدلاء برأيها في هذا الصدد الى حين آخر. وقد دعا الأمين العام كلا من الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الى اتخاذ قرار بشأن النهج الجديد المقترح قبل الانتهاء من معالجة الطرائق العملية لتطبيقه.

٣٠ - ومن ناحية أخرى، أعرب المتكلم عن سروره لتقدم العمل في تشييد المرافق الإضافية اللازمة للمؤتمرات في أديس أبابا، وأن إجمالي التكاليف في مشروعي أديس أبابا وبانغكوك لن يتجاوز المبالغ المدرجة أصلا في الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣. وينبغي تنبيه المقاولين الى عدم اللجوء الى اعتذارات واهية لتأخير إنهاء المشاريع من أجل الحصول على المزيد من الأموال من الأمم المتحدة. وربما كان من المستصوب النظر في إمكانية تنقيح المواد ذات الصلة في العقود، تجنبا لمثل هذه الحالات.

٣١ - وفيما يتعلق بمنح مساعدات للسفر بالنسبة لأقل البلدان نموا، الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/47/454)، فإن الصعوبات التي تواجه تلك الدول سوف تستمر لأن اللجنة لم تتمكن من ترشيد أعمالها وفقا لما طلبته الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٦/٤٦ باء. وينبغي للجنة الخامسة أن توصي الجمعية العامة بمنح مساعدات للسفر لهذه البلدان.

البند ١١٢ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع) (A/47/46 و A/47/508؛ A/C.5/47/5 وA/C.5/47/6 وA/C.5/47/9 وA/C.5/47/14 وA/C.5/47/20؛ و A/C.5/46/2 و A/C.5/46/7 و A/C.5/46/9 وA/C.5/46/13 وA/C.5/46/16؛ A/46/326 و Corr.1 و Add.1، A/47/140 و Add.1 و A/47/168 و Add.1)

٣٢ - السيد بينيف (بلغاريا): أعرب عن قلق وفده إزاء التفاوت في التمثيل الناتج عن تزامن تجميد التعيينات من الوظائف، الذي فرض في بداية عام ١٩٩٢، مع قبول عدد لم يسبق له مثيل من الدول الجديدة الأعضاء. وقد أثر هذا بصفة خاصة على مجموعة أوروبا الشرقية، حيث توجد ١٥ دولة غير ممثلة و ٩ دول ضمن الحدود المتفق عليها. لذا ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة تلك الحالة.

٣٣ - ومما يثير القلق أيضا ذلك الاتجاه السلبي المسجل في السنوات الخمس الأخيرة فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في الأمانة العامة. لقد حدثت زيادة ملحوظة في عدد من البلدان غير الممثلة، في حين أن عدد البلدان غير الممثلة تمثيلا كافيا ظل في مستوى مرتفع ومستقر الى حد ما. أما عدد البلدان الواقعة ضمن الحدود المطلوبة فقد بلغت أقل رقم خلال السنوات الخمسة الماضية، في حين زادت نسبة الدول الممثلة تمثيلا فائقا. ومن ثم ينبغي عكس هذا الاتجاه بشكل جذري.

٣٤ - وأكد المتكلم على أنه ينبغي الثناء على التدابير التي اتخذها الأمين العام لتحسين حالة المرأة في الأمانة العامة. ومن شأن المسابقات الوطنية التنافسية أن تشكل عاملا قيما في تحسين تمثيل المرأة دون الإخلال بضرورة تأمين أعلى درجة من الفعالية والكفاءة والنزاهة. كذلك ينبغي مضاعفة الجهود على المستوى الإداري العام وعلى مستوى مديري البرامج، فضلا عن ضرورة توفير المزيد من التعاون من جانب الدول الأعضاء.

٣٥ - وواصل المتكلم بيانه قائلا إنه يشارك وجهة النظر القائلة بأن صفات العضوية والسكان والمساهمة ينبغي أن تشكل المعايير الرئيسية للتوزيع العادل للوظائف. ويتعين أن يستقر بالتدريج ذلك التكافؤ الكامل بين عاملي العضوية والمساهمة. ومن الممكن أن يكون الخيار الوارد في "باء" من تقرير الأمين العام (A/C.5/46/2) هدفا نهائيا طويل الأجل. أما الزيادة بالأرقام النسبية والمطلقة في عدد الوظائف المطلوب توزيعها وفقا لعامل العضوية فتبررها زيادة عدد الدول الأعضاء.

٣٦ - ويرحب وفد بلغاريا بالحاجة الى توفر بعض المرونة في حساب الحدود الملائمة. ومع ذلك، وفي إطار المنهجية الراهنة، فقد استعيض عن عامل المرونة الذي يبلغ ١٥ في المائة بمعدل ثابت هو ٤,٨ من الوظائف لعـــدد كبير من الدول وفي كثير من الحالات، يساوي ذلك ما يقرب من ٧٠ في المائة من متوسط

(السيد بينيف، بلغاريا)

النصاب. وبالتالي، قد يكون من المستصوب أن ترتبط القيم العليا والسفلى في كل نطاق من النطاقات ارتباطا وثيق الصلة بالنقطة المتوسطة.

٣٧ - ويرحب وفد بلغاريا، مع الارتياح، بتوسيع المسابقات الوطنية بالنسبة لوظائف الفئة ف - ٣ في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ويؤيد السياسات والاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد. وستقوم بلغاريا بإجراء مسابقات وطنية في القريب العاجل.

٣٨ - واختتم المتكلم بيانه بأن وفد بلغاريا يشارك تماما القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بصدد امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها (A/C.5/47/14)، وأيضا ممثلو موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/C.5/47/20) وبصفة خاصة ما يتعلق بسلامة الموظفين. وقال إن ثمة حاجة ملحة الى توفير حماية ملائمة لموظفي الأمم المتحدة الذين يزاولون أعمالهم في ظروف تَحِف بها المخاطر. وأيد المتكلم بشدة توصيات الأمين العام الواردة في التقرير سالف الذكر وفي تقريره "خطة من أجل السلم" (A/47/277).

٣٩ - السيد توياما (اليابان): قال إن أمن موظفي الأمم المتحدة أصبح مدعاة لقلق شديد نظرا لاشتراك المنظومة بشكل متزايد في بعثات لحفظ السلم وأخرى إنسانية في مناطق خطرة. لذا يؤيد اليابان بقوة التصريح الذي أدلى به نائب الأمين العام لإدارة الموارد البشرية من أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية مشتركة لضمان أمن وسلامة الموظفين وأنه ينبغي لهم بالتالي تنفيذ التخطيط اللازم في مواجهة التوقعات. علاوة على ذلك، ينبغي وضع خطة لتقديم تعويض مُجز لأسر الموظفين الذين وافتهم المنية أثناء عملهم بتلك البعثات. ومن ثم ينبغي دراسة إمكانية استكمال نظام التعويضات الحالي بالأمم المتحدة عن طريق إقرار تأمين إضافي خاص.

٤٠ - وفيما يتعلق بتكوين الأمانة العامة، لاحظ أن المناسبتين الأكثر أهمية واللتين وقعتا خلال فترة استعراض التقرير هما إعادة تكوين الأمانة العامة وما تبع ذلك من تجميد مؤقت للتعيينات الخارجية لشغل الوظائف الشاغرة في الفئة الفنية. وفي حين أن وفده يعترف بالحاجة الى تجميد التوظيف خلال فترة استعراض قوائم التوظيف فيما يتصل بإعادة التنظيم، فإنه يعتقد أن من الضروري أن تأخذ عملية إعادة التنظيم في حسابها الحالة الراهنة غير المرضية فيما يتصل بالتوزيع الجغرافي العادل. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/47/416)، هناك من بين التعيينات البالغ عددها ١٢٨ تعيينا والتي تمت خلال فترة استعراض التقرير في وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي، ٢٩ وظيفة فقط، أو ما نسبته ٢٢,٧ في المائة، تخص

(السيد توياما، اليابان)

مواطنين من دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا غير كاف. ومنذ عشر سنوات كانت النسبة ٤٣,٢ في المائة. وهذا يوضح أن الحالة قد تدهورت وأنه ينبغي اتخاذ تدابير خاصة؛ وعلى سبيل المثال، فإن توظيف الوطنيين من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا غير كاف ينبغي استثناؤه من التجميد.

٤١ - كذلك يطلب وفد اليابان الى الأمين العام أن يعمل على توسيع استخدام الامتحانات التنافسية الوطنية، نظرا لأن عدد الترشيحات لوظائف الفئة ف - ١ و ف - ٢ و ف - ٣ عن طريق الامتحانات التنافسية الوطنية أثناء فترة استعراض التقرير قد انخفض الى أدنى من ٥٠ في المائة، في حين أنه كان ينبغي أن تكون ١٠٠ في المائة تقريبا. وينبغي كذلك التعجيل بعملية التوظيف عن طريق الامتحانات التنافسية نظرا لأن الكثيرين من المرشحين المؤهلين تأهيلا عاليا من الذين ينجحون في الامتحان كثيرا ما يفتر حماسهم بسبب فترة الانتظار الطويلة ويفقدون اهتمامهم بالعمل في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى الخطة التي ذكرها السيد سيس، وكيل الأمين العام السابق لحقوق الانسان، وهي الخطة الموجهة للتعجيل بعملية التعيينات بحيث تتم خلال فترة أربعة أشهر من الاعلان عن الوظائف الشاغرة.

٤٢ - ويعتبر تدريب الموظفين في الأمانة العامة ذا أهمية قصوى نظرا لأن الأمم المتحدة قد بدأت أنشطة جديدة وكثيرة، ويتعين على الموظفين زيادة معارفهم كلما تغيرت مهامهم. ومما يثير الدهشة أن ٠,٢٧ في المائة فقط من إجمالي تكاليف الموظفين مخصص للتدريب الوظيفي والاداري في الأمانة العامة، وهي نسبة تعادل ثُمن ما هو مخصص لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي. وتؤيد اليابان بقوة تطوير الخطة الانمائية للإدارة الشاملة المشار إليها من قبل الأمين العام المساعد السابق في بيانه، وهو مستعد لتوفير جميع المساعدات الممكنة لتنفيذ هذه الخطة.

٤٣ - وفيما يتعلق بالتطوير الوظيفي، يلاحظ وفده مع الاهتمام تقديم مقترحات للمشروع طويل الأجل في هذا الصدد ومع ذلك، فإنه يحتفظ بحقه في التعليق عليها بعد أن تدرسها حكومته بعناية.

٤٤ - وفيما يتعلق بتمثيل المرأة، طلب وفده الى الأمانة العامة أن يولي الأولوية الأولى لتوظيف المرأة التي تنتمي الى دول أعضاء ممثلة تمثيلا ضعيفا أو غير ممثلة على الإطلاق.

٤٥ - أما فيما يتعلق بالنصاب المستصوب، فهو لا يعدو توفير وسيلة لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل. وينبغي للأمم المتحدة أن لا تضيع جهودها في مناقشة المنهجيات بل ينبغي أن تتناول المسألة الأوسع نطاقا، وهي كيف تكفل للأمانة العامة تعزيز سياستها في التوظيف لتحقيق الهدف الأساسي، ألا وهو التوزيع الجغرافي العادل.

٤٦ - السيدة سوفارناتيمي (تايلند): قالت إنها تلاحظ مع الأسف، أن الكثير من الدول ممثلة تمثيلا ضعيفا، بل أن البعض الى الآخر غير ممثل على الإطلاق. وأن وفدها، الذي يدعو الى الالتزام التام بالتوزيع الجغرافي العادل في عملية التوظيف، يأمل أن يعمل الأمين العام على تصحيح ذلك الاختلال. وقالت إن تايلند تؤيد عملية إعادة تنظيم واسعة النطاق للأمانة العامة، تمتد أيضا الى المستويات العليا. وينبغي عدم السماح لمواطنين من بعض الدول باحتكار الوظائف العليا. وتقترح تايلند تعيين وقت محدد للاضطلاع على الشروط اللازمة للوظائف العليا سعيا الى تعزيز قيام توزيع جغرافي يتسم بالمزيد من الإنصاف في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٤٧ - وعلى الرغم أنه ليس من الممكن تحقيق توزيع جغرافي أكثر تنوعا، فليست ثمة حاجة الى زيادة عدد الوظائف بغية القضاء على التوزيع الضعيف، كما ينبغي أن تخضع كل زيادة في عدد موظفي الأمم المتحدة، بشكل صارم، لتوسيع أنشطة المنظومة.

٤٨ - وفيما يتعلق بتدريب الموظفين، فإنه من الغريب أن نلاحظ أن الأمم المتحدة لا تكرس سوى ٠,٢٧ في المائة من تكاليفها على الموظفين للتدريب. ولذا يتعين تخصيص المزيد من الأموال للتدريب على المستوى الاداري.

٤٩ - أما فيما يتعلق بموضوع النهوض بالمرأة في الأمانة العامة، فإن وفدها يحث الأمين العام على مواصلة جهوده لتحقيق الأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٤٥، ووفقا لهذا القرار سوف ترتفع النسبة الاجمالية لمشاركة المرأة الى ٣٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ وإلى ٢٥ في المائة بالنسبة للوظائف من الفئة مد - ١ فما فوق. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، لم يكن ثمة، مع ذلك، أية سيدة في مستوى وظيفة وكيل الأمين العام، في حين كان هناك ١٩ رجلا يحتلون تلك الوظائف. ولم يكن هناك سوى سيدة واحدة في مستوى وظيفة أمين عام مساعد بالمقارنة مع ١٤ رجلا. وفي مستوى الوظيفة مد - ٢، كان هناك ١٧ رجلا و ١٠ نساء فقط، وفي مستوى الوظيفة مد - ١ كان هناك ٢٦ سيدة و ٢١٦ رجلا. لذلك فإنه ينبغي معالجة هذه الحالة، وسيكون التطوير الوظيفي أداة مفيدة في تعيين المرأة في وظائف على جميع المستويات.

٥٠ - السيد فلوسوفيكس (بولندا): قال إنه ينبغي تعديل سياسة وممارسة إدارة الموارد البشرية إزاء جميع المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٥١ - وفيما يتعلق بمسألة التوزيع الجغرافي للوظائف، طبقا لما ورد في تقرير الأمين العام (A/47/416)، فمن بين وظائف الأمم المتحدة التي يبلغ مجموعها ١٢٧ ٣١ وظيفة هناك ٦٠٨ ٢ وظيفة فقط خاضعة للتوزيع الجغرافي.

(السيد فلوسوفيكس، بولندا)

٥٢ - ويرى وفد بولندا أن عملية تكوين العناصر المدنية لمختلف بعثات حفظ السلم ينبغي أن تستند الى التوزيع الجغرافي الأوسع نطاقا. ولقد مرت بولندا ببعض الصعوبات هذا العام بالنسبة لمشاركة مواطنيها في الكيانات المدنية لتلك البعثات، ويرى الوفد أن هذه المشكلة تحتاج الى المزيد من الاهتمام من جانب الأمانة العامة.

٥٣ - أما فيما يتعلق بهياكل نظام الأمم المتحدة الانمائي حيث الحاجة ملحة الى تطعيمه بـ "دم جديد"، فثمة مجموعة كاملة من البلدان التي ظلت ممثلة تمثيلا هامشيا فحسب. ويتعلق الأمر بالبلدان التي تعتبر في حالة انتقال، تلك التي يمكنها أن تتعلم الكثير في حالة اشتراكها بشكل مباشر في عمليات المنظومة. وتصحيحا لهذه الحالة، قد يكون من المفيد توفر تحليل واضح لجداول الموظفين حسب الجنسيات يقدمه الأمين العام الى الجمعية العامة.

٥٤ - وبغية تحقيق توزيع جغرافي منصف وواسع النطاق بالنسبة للموظفين، ينبغي منح فرصة متساوية للمرشحين في الداخل وفي الخارج، كما ينبغي الإعلان عن الشواغر وتعميمها في الوقت المناسب. ونظرا لأن الترقيات الداخلية قد أصبحت هي الطريقة الأساسية لشغل الوظائف، فقد جرى الإعلان عن بعض هذه الوظائف في وقت متأخر جدا. ومع ذلك، لم يشر التقرير قيد الاستعراض الى ما إذا كانت ستعقد امتحانات في عام ١٩٩٣ من عدمه.

٥٥ - أما فيما يتعلق بالإعارة، فإن بولندا ترى أنه من الجائز أن يكون النظام مفيدا بالنسبة للأمم المتحدة وللدول الأعضاء على السواء، نظرا لأنه يوفر للمنظومة نوعا من الدعم لم يكن من الممكن تطويره داخليا. ويعتبر أساس الإعارة اتفاقا ثلاثيا ينبغي مراعاته من قبل الأطراف الثلاثة المعنية وهي الأمانة العامة للأمم المتحدة، والحكومة المعنية، والموظف الذي يقدم خدماته للأمم المتحدة كمعار.

٥٦ - وأما فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الأمانة العامة، فعلى الرغم من حدوث تقدم في اتجاه الوصول الى تحقيق هدف الـ ٣٥ في المائة لا يزال مركز المرأة في الأمم المتحدة أبعد ما يكون عن التشجيع. ومن المأمول أن تواصل الأمانة العامة اتخاذ التدابير الفعالة لتصحيح هذه الحالة مع المراعاة التامة في الوقت ذاته لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

البند ١١١ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/47/11)

٥٧ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات): قدم تقرير لجنة الاشتراكات وقال إنه تناول في الدورة الثانية والخمسين موضوع الأنصبة المقررة بالنسبة للدول الأعضاء الجدد والجوانب المتعددة في منهجية الجدول.

٥٨ - وباستثناء سان مارينو، فإن تحديد الأنصبة المقررة بالنسبة للدول الأعضاء الجدد قد واجه اللجنة بمهمة لم يسبق لها مثيل، تتعلق بالنسب المقترحة للدول التي كانت تعتبر في الماضي جزءا لا يتجزأ من الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا سابقا. وقد قررت اللجنة القيام بذلك دون المساس بنسب الدول الأعضاء الأخرى، على أساس نهج موحد باستخدام أرقام الدخل القومي والسكان بالنسبة للأعوام ١٩٨٠-١٩٨٩، الأمر الذي يشكل فترة الأساس الاحصائية المستخدمة في الجدول الحالي للأنصبة المقررة. وعلى أساس هذه البيانات، تم حساب الحصة النسبية من مجموع الأنصبة لكل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس ولكل جمهورية من الجمهوريات السوفياتية السابقة. وبهذه الطريقة، استفادت جميع الدول البالغ عددها ١٥ دولة بشكل تناسبي من التعديل المخصص وهو ٢٠ نقطة، من ١١,١٠ في المائة الى ١٠,٩٠ في المائة. وجرى تعديل مخصص على معدل الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٩١، قبل توزيع نسبة الـ ١٠,٩٠ في المائة فيما بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس لأغراض جدول الأنصبة المقررة الحالي. كما أدرجت لجنة الاشتراكات أوكرانيا وبيلاروس في هذه الممارسة للتوصل الى نهج موحد مع مراعاة الطريقة الفريدة التي تم بها تحديد النسب لكل من أوكرانيا وبيلاروس منذ ١٩٤٦.

٥٩ - كما تم حساب النسب المقترحة للبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، وكرواتيا على أساس المعلومات المتاحة المتعلقة بالدخل القومي والبيانات السكانية.

٦٠ - أما النسبة المقترحة لسان مارينو فإنها مطابقة للنسبة التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ١٩٩١ قبل أن تصبح سان مارينو عضوا في المنظومة.

٦١ - وقدمت لجنة الاشتراكات المقترحات الواردة في تقريرها إدراكا تاما منها للاهتمامات المعرب عنها خطيا أو شفويا من قبل استونيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا. وقد شددت هذه الدول على الصعوبات الاقتصادية الراهنة والأثر المشوه الناجم عن أسعار الصرف المستخدمة بالنسبة للروبل. وأضاف المتكلم قائلا إن اللجنة تتعاطف مع الكثير من تلك الاهتمامات، ولكن عملها كان خاضعا لقيود لم تمكنها من أن تأخذ الظروف الراهنة في الاعتبار بشكل كاف. وينبغي تناول تلك التفاوتات في إطار الجدول القادم، حين تقديم جميع الدول الأعضاء لمعلومات تفصيلية عن الدخل القومي والسكان

(السيد علي)

وأسعار الصرف. ومن ثم، ترى اللجنة أن توصياتها تمثل خطوة انتقالية لا مفر منها، مع الاعتراف بأنه يمكن أن تخضع أسعار صرف الأنصبة لـ ١٩ دولة كانت تشمل في السابق الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا لتعديلات كبيرة لدى إعداد جدول الأنصبة المقررة المقبل.

٦٢ - وأعدت لجنة الاشتراكات أنصبة آلية توضيحية بعد إجراء دراسة دقيقة لاستعمال أسعار الصرف الموحدة، والدخل المعدل حسب الدين، وصيغة للخصم المسموح به للدخل الفردي المخصص، وحد تدرج الاعفاء الذي تبلغ نسبته ١٠٠ في المائة، ونهج لإلغاء مخطط الحدود. وتوضح المرفقات من الأول الى الثالث نتائج تطبيق تلك العوامل مجتمعة، جنبا الى جنب مع النهج الثلاثة المختلفة للقضاء تدريجيا على نظام الحدود. وأوضحت النتائج التي تحققت من خلال النهج الثلاثة أن معظم الآثار المترتبة على مخطط الحدود من شأنها إزالة معظم آثار نظام الحدود على جدول الاشتراكات خلال فترتين كل فترة منهما ثلاث سنوات. ومع ذلك، فإن البيانات الواردة في المرفقات من الأول الى الثالث، ينبغي اعتبارها توضيحية فقط.

٦٣ - وفيما يتعلق بالتحسينات الطارئة على المنهجية بالنسبة للجداول المقبلة، فقد نظرت اللجنة في السنوات الإثنتي عشرة الأخيرة في مسألة إدخال بعض التعديلات على الدخل القومي والدخل الفردي في حساب جدول الأنصبة المقررة وذلك لتحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع بشكل أفضل. وأشارت اللجنة الى حدود المدخل الذي يستند على استخدام المؤشرات والصعوبات القائمة في اختيار الملائم منها، وتوصلت الى اتفاق بشأن الأوزان والمعايير اللازمة للمؤشرات المحددة، في حين حاولت تجنب خطر العد المزدوج وغيره من المشاكل المفاهيمية. وأشار المتكلم الى أن اللجنة سبق لها أن اضطلعت بتحليل بعض مفاهيم الدخل البديلة المستكشفة، ومن بينها مفهوم جرى استخدامه في الإعداد لجداول توضيحية في المرفقات من الأول الى الثالث ترفق بالتقرير.

٦٤ - ومضى قائلا إن لجنة الاشتراكات قد نظرت في تقرير مرحلي بشأن الاستمرار في تحديد أسعار الصرف المعدلة، جرى تلخيصه في المرفق الرابع من التقرير.

٦٥ - وأخيرا، تناولت اللجنة أيضا مسألة المنهجيات البديلة لجدول الأنصبة. وفي هذا الصدد، أشار الى دراسة أعدت في عام ١٩٨٦ عن المنهجيات البديلة، استعرضت فيها المنهجيات المستعملة في منظمات أخرى وحددت ست نُهُج لا تقوم على أساس قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وفي الدورة الحالية، نظرت اللجنة في نموذج لجدول يستعمل فترة إحصائية أساسية مدتها عشر سنوات يمكن تحقيقها، كما ينص على ذلك القرار ٢٢١/٤٦ دال، عن طريق توزيع متوسط الدخل القومي مرجحا بمعدل الدخل الفردي القومي،

(السيد علي)

ويدخل في حسابه تطبيق الحدود الدنيا والقصوى القائمة. وقد انقسمت لجنة الاشتراكات على نفسها، فيما يتعلق بقبول ذلك الجدول، المبين في الخانة رقم ٥ من المرفق الخامس من التقرير.

٦٦ - السيد بوراكفين (بيلاروس): قال إن وفده يؤيد بقوة المبادئ والمعايير الأساسية التي تطبقها لجنة الاشتراكات في توزيع نفقات الأمم المتحدة فيما بين دولها الأعضاء طبقا لقدرتها على الدفع. فالقدرة على الدفع، المحددة على أساس المعلومات الوضعية المتعلقة بالدخل القومي، ينبغي أن تكون هي المعيار الرئيسي في تحديد اشتراك كل دولة. ولذلك، لم يكن ثمة ما يدعو الى التفكير في أن لجنة الاشتراكات ستقوم، في دورتها الأخيرة (١٥ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢)، بالتنحي عن التطبيق غير المشروط لذلك المعيار في تحديد الأنصبة المقررة بالنسبة للدول الجديدة التي انبثقت من إقليم الاتحاد السوفياتي السابق وتمت الموافقة على قبولها أعضاء في الأمم المتحدة. وأما بيلاروس، التي لا تشك في مقدرة وكفاءة أعضاء لجنة الاشتراكات، فإنها تتوقع من اللجنة أن تتولى صياغة مقترحات جديدة ومعايير منهجية يمكن تطبيقها عمليا لإقامة وتطوير علاقات متحضرة بين كومنولث الدول المستقلة. ولكن للأسف، لم يحدث هذا حتى الآن. وينبغي أن يلاحظ أن اللجنة نفسها قد اعترفت بضعف بعض استنتاجاتها. ومع ذلك، فإن بيلاروس تعتقد بحزم أن لجنة الاشتراكات قد ارتكبت خطأ كبيرا من الناحية المفاهيمية والمنهجية، حملها على أن تستنبط استنتاجات خاطئة وأن تقدم توصيات غير مقبولة من وفده.

٦٧ - ولأسباب غير مفهومة لم تأخذ اللجنة في اعتبارها الحالة السياسية والاقتصادية لسدس إقليم الأرض، الذي انهار فيه، في وقت قصير للغاية، ذلك المجمع الاقتصادي الذي كان موحدا في ظل الدولة الكبرى القديمة. وليست بيلاروس مقتنعة بأن من المناسب تحديد الأنصبة المقررة للدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة عن طريق ربطها منذ البداية بتوزيع الاشتراك الذي كان يقدمه الاتحاد السوفياتي سابقا فيما بين تلك الدول.

٦٨ - ومن ناحية أخرى، فقد فوجئ وفده، في عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة بأن بيلاروس وهي من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وجدت نفسها فجأة، بناء على رأي لجنة الاشتراكات، من الدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة. وأيا كانت التفسيرات التي يمكن أن تقدمها لجنة الاشتراكات لتوصيتها بأن النصيب المقرر بالنسبة لبيلاروس ينبغي أن يزيد مرة ونصف (١,٥) (من ٠,٣١ الى ٠,٤٨ في المائة)، فثمة عدد من العوامل يتعين ملاحظتها. أولا، لقد تحددت الالتزامات المالية لبيلاروس تجاه الأمم المتحدة بالفعل في إطار جدول الأنصبة المقررة للأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ والواردة بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦، وذلك ما تم اعتماده بتوافق الآراء. وأن توصية لجنة الاشتراكات بزيادة الأنصبة المقررة

(السيد بوراكفين، بيلاروس)

بالنسبة لبيلاروس، وأيضا بالنسبة لأوكرانيا، تشير في الواقع الى تغيير في جدول الأنصبة المقررة الذي تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء. ومن ثم، فإن وفد بيلاروس يرى أن توصية لجنة الاشتراكات بزيادة حصة بيلاروس من ٠,٣١ الى ٠,٤٨ في المائة غير واردة، ولذلك فإنه يناشد اللجنة الخامسة النظر في الطريقة التي تؤدي الى إزالة هذا الظلم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠